المحللون العرب يقيمون لـ bbc نتائج زيارة ولي العهد:

تاريخية بكل المقاييس وتعيد التوازن الى العلاقات الدولية

صالح عبدالفتاح (القاهرة) عبدالجبار ابو غربية (عمان) زياد عيتاني (بيروت)

اجمع الخبراء والمحللون في عدد من العواصم العربية على نجاح زيارة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الى روسيا واعتبروا في تصريحات لـ«عكاظ» انها زيارة تاريخية بكل ما للكلمة في معنى خصوصا انها الاولى على هذا المستوى منذ نحو ٧٠ عاما وشددوا أن هذه الزيارة استطاعت ان تؤسس لشراكة استراتيجية سعودية روسية ولتوازن في العلاقات الدولية نظرا لما للدولتين من ثقل واقتصادي على المستوى الدولي والاقليمي.

واكدوا ان نتائج الزيارة ستنعكس قريبا على اهم ملفين يشغلان الجانبان العربي والاسلامي وهما الملف الفلسطيني والملف العراقي.

وفي القاهرة أكد د . محمد السيد سليم رئيس مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة ان الزيارة إيجابية بكل نواحيها و هي نوع من تفعيل علاقات المملكة الخارجية و سيكون لها مردود على العلاقات العربية الروسية بشكل أساسي . و اعتبر ان أهمية الزيارة تنبع من كونها فتحا لمجالات افضل للتعاون الثنائي و ان سعي المملكة الى تنويع العلاقات السعودية يعد من المطالب الأساسية في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية و اكد انه لا يمكن إغفال الدور الروسي في العلاقات الدولية وخصوصا ما يخص قضايا الشرق الأوسط .

الى ذلك رحب د . علي لطفي رئيس وزراء مصر الأسبق بتنمية العلاقات بين السعودية و روسيا معتبرا زيارة الأمير عبد الله خطوة أساسية فيها واكد'' على إمكانية فتح بوابة جديدة للتعاون الاقتصادي مع روسيا في إطار المصالح المشتركة بين الدولتين لاسيما إذا اعتبرنا ان روسيا دولة رئيسية في المنظومة الدولية و يمكن ان تكون هناك استثمارات إيجابية بين البلدين في قطاعات عديدة و أهمها البترول مؤكدا'' أن سمو ولي العهد اختار توقيتا'' مناسبا'' للزيارة .

و أكد ان الاتجاه نحو تنمية العلاقات السعودية او العلاقات العربية مع روسيا إيجابي في إطار تنوع العلاقات الدولية .

مشددا على ان هذا الاتجاه سيكون له مردوده السياسي و الاقتصادي في آن واحد لاسيما في ظل الشعور العالمي بتفرد الولايات المتحدة بالقرار الدولي و أهمية التحرك في اكثر من اتجاه لتحقيق قدر من التوازن في العلاقات الدولية .

نتائج ايجابية لزيارة تاريخية

وفي عمان قال السفير الأردني السابق في موسكو فالح الطويل أن الزيارة حققت نتائج مهمة خصوصا في مسألة التوازن في العلاقات العربية الخارجية هذا التوازن الذي تفتقده سياستنا الخارجية بسبب التفرد الأمريكي في كل القضايا التي تهم منطقتنا وتهم أمتنا ، ومن هنا فإن الزيارة استطاعت ان تؤسس لذلك التوازن ، إضافة إلى أنها أنتجت التزاما روسيا بتفعيل الدور الروسي في اللجنة الرباعية المشكلة لمتابعة عملية السلام ولتنفيذ خارطة الطريق .

ورأى أن النتائج العملية لهذه الزيارة الميمونة ستنعكس قريبا على أهم ملفين يشغلان الجانب العربي ، وهما الملف الفلسطيني والملف العراقي .

من جانبه قال المحلل السياسي الأردني جميل النمري ، إن زيارة سمو ولي العهد إلى روسيا جاءت في توقيتها المناسب تماما بعد كل هذه المستجدات والتطورات في منطقتنا وفي العالم ، ومن هنا فإن التفات المملكة إلى روسيا فيه الكثير من الحكمة ، حيث أن روسيا لا زالت دولة عظمى ولها وزنها الدولي ، ومن المهم عربيا أن نعزز علاقاتنا بها ، وان نحاول من خلالها إعادة التوازن إلى علاقاتنا الدولية .

وقال النمري ، ومن هنا لاحظنا أن الصحافة الموالية لليهود في روسيا كيف حاولت العمل على إفشال الزيارة ، لأنهم يعرفون أن نتائجها لن تكون في صالح الاحتلال الإسرائيلي ، بقدر ما ستكون دعوة لإلزام إسرائيل بالتوقف عن خروقاتها للقانون الدولي ، والتزامها بقرارات الشرعية الدولية ، وهذا بالتأكيد أحد أهم ما نتج عن الزيارة التي كانت بحق تاريخية .

وفي بيروت قال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الدكتور انطوان متى لـ''عكاظ'' ان:'' زيارة سمو ولي العهد إلى روسيا هي زيارة تاريخية بكل المقاييس، فمن حيث مدلولاتها السياسية تفتح أفقاً تاريخياً في العلاقة ما بين الدول العربية والإسلامية من جهة وروسيا من جهة أخرى.

وهذا الأفق سيكون له تأثيرات كبيرة على كافة قضايا الامة فروسيا دولة كبرى وتملك حق الفيتو كما ان لديها إمكانيات تقنية وبشرية ضخمة''.

وأضاف متى:'' ومن حيث التوقيت فإن الزيارة فرصة كبيرة لإعادة شيء من التوازن للعلاقات السياسية في العالم فبعد حرب العراق هناك خلل سياسي أصاب المنطقة، فهذه الزيارة وخطوات مثلها من شأنها ان تصلحه وتعيد توازناً مفقوداً هو لمصلحة العالم''.

في المقابل قال الدكتور ياسر الأيوبي الخبير في السياسة الروسية قال:'' زيارة الامير عبد الله إلى روسيا تشكل بداية مرحلة جديدة في السياسة الدولية، فهي الزيارة الاولى لمسؤول سعودي بهذا المستوى إلى روسيا منذ ما يزيد عن السبعين سنة كما أنها تاتي لتنهي حقبة كبيرة عنوانها حرب أفغانستان لتفتح حقبة جديدة عنوانها عالم مفتوح على كل التحالفات''.

واضاف :'' إن الإمكانيات العربية مع الروسية تساعد على إنجاز تحالف علمي وحضاري يمنح مجتمعاتنا الكثير من التطور وهذه الملاحظات كلها تؤكد ان هذه الزيارة تاريخية ونتائجها كذلك وهي نتائج لن يتأخر الوقت حتى نرى مفاعيلها''.

خبراء ومراقبون سعوديون لـ bbc : نتائج ايجابية تعزز تحقيق التوازن في العلاقات الدولية

زيارة الامير عبدالله لروسيا نقطة انطلاق ناجحة لشراكة استراتيجية مستقبلية

فهيم الحامد (جدة)

كيف ينظر الخبراء والمراقبون السعوديون الى نتائج زيارة سمو ولي العهد الى روسيا.. وهل تعتبر هذه الزيارة التاريخية والهامة نقطة الانطلاقة للوصول الى الشراكة الاستراتيجية المستقبلية.. هذه الاسئلة وغيرها طرحتها «عكاظ» على عدد من المراقبين السعوديين الذين اكدوا على النتائج الايجابية التي حققتها الزيارة.

*بدر كريم عضو مجلس الشورى قال ان زيارة الامير عبدالله بن عبدالعزيز الى روسيا لم تكن لمجرد ما اسماه بعض المعلقين السياسيين بـ«اذابة الجليد» الذي ران على اجواء العلاقات السياسية بين البلدين مدة من الزمن، بل جاءت الزيارة لتحمل في دلالاتها القريبة والبعيدة افاق تعاون مشترك، يخدم مصالح البلدين، ويعيد اجواء العلاقات السياسية بينهما الى ما كانت عليه عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٩م) حين كانت الحكومة السوفيتية اول الحكومات، التي اعترفت بحكم الملك عبدالعزيز ودولته الجديدة، وهو ما اشار اليه الامير عبدالله بن عبدالعزيز، اثناء اليوم الاول من زيارته الحالية لروسيا الاتحادية.

واضاف كريم انه وبالعودة الى تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين، نتذكر جميعا الخطاب الذي سلمه القنصل السوفيتي في جدة (كريم حكيموف) الذي ابدت فيه الحكومة السوفيتية اعترافها بالملك عبدالعزيز وكان اعترافها دون تحفظات.

مشيرا انه مع حلول عام ١٣٤٥هـ (١٩٢٧) اعترفت الحكومة السوفيتية بالملك عبدالعزيز ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتهما وذلك عندما اتخذ الملك عبدالعزيز لنفسه هذا اللقب الجديد.

وقال انه تشير ادبيات التاريخ السياسي الى ان مرد كل ذلك، ان علاقات روسيا بالجزيرة العربية كانت منذ عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤) فقد كان ممثلها في الحجاز آنذاك هو كريم حكيموف، بينما كان ممثل الحجاز في موسكو هو الامير لطف الله ثم تطورت علاقة روسيا بحكومة الملك عبدالعزيز فرفع التمثيل الروسي عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) من قنصلية عامة الى مفوضية كان عليها كريم حكيموف، ولكنها اغلقت سنة ١٣٧٥هـ (١٩٣٨م) حيث غادر اعضاؤها جدة قافلين الى بلادهم.

واستنتج كريم من الزيارة الحالية للامير عبدالله بن عبدالعزيز الى روسيا بوادر شراكة استراتيجية مقبلة ومنتظرة قد تكون في بداياتها محدودة المعالم ثم تتطور شيئا فشيئا ليستعيد البلدان ما تتطلبه الاحداث المستجدة من تواصل وما تدعو اليه طبيعة التحالفات الاقتصادية والسياسية الجديدة خاصة بعد ان مضت سنون على اذابة الجليد بين المعسكرين الاشتراكي بقيادة روسيا الاتحادية والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية.

زيارة تاريخية على كل المستويات

د. القباع

د.طاش

واضاف كريم انه لا يغرب عن البال ان الدين الاسلامي في روسيا يعد الدين الثاني من حيث عدد اتباعه، اذ تقدر الاحصاءات عدد المسلمين هناك بستين مليونا، كما لايغرب عن البال ايضا ان خروتشوف (السكرتير الاول للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٣م) رفض سياسة الاستبداد الستالينية ٠فبراير ١٩٥٦م) وبدأ جملة واسعة لازالة الستالينية من الاتحاد السوفيتي وشرق اوروبا، واطلق سراح العديد من المعتقلين السياسيين واعاد الاعتبار لهم، ولجم البوليس السري، وسمح بحرية التعبير، ومنح تسهيلات للمستهلكين، وتحول التركيز في العلاقات الخارجية من المواجهة العسكرية الى ما سمي بالتعايش السلمي.

واخيرا يرى كريم ان زيارة الامير عبدالله بن عبدالعزيز لروسيا الاتحادية، انها تجعلنا نلقي نظرة على السياسة الخارجية الروسية، التي تقوم على اساس التقيد بمبادئ المساواة في السيادة، والامتناع المتبادل عن استخدام القوة او التهديد بها، واحترام الحدود، ووحدة اراضي الدول، وتسوية المنازعات سلميا، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، وتكافؤ الشعوب وحقها في التصرف بمقدراتها والتعاون بين الدول والاخلاص في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمبادئ القانون الدولي المعترف بها لدى الجميع وباصول هذا القانون وبالمعاهدات الدولية المعقودة من قبل روسيا الاتحادية.

*اما الدكتور عبدالله القباع استاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود فقال لاشك ان نتائج زيارة سمو ولي العهد ستنعكس ايجابيا ازاء تطوير العلاقات بين البلدين والوصول الى شراكة استراتيجية واضاف الدكتور القباع ان الزيارة تعتبر نقطة تحول كبيرة في السياسة الخارجية السعوديةوفتح قنوات الحوارمع الجميع، مشيرا الى ان هناك معطيات جديدة على المسرح السياسي الدولي، وفي نفس الوقت ماتزال الدوائر الصهيونية في امريكا مستمرة في شن حملاتها المغرضة ضد المملكة وهذه الحملات وصلت الى حد لايطاق اطلاقا اذ ان الاعلام الامريكي واللوبي الصهيوني المتحالف مع اليمين الامريكي المتعصب قد تجاوزا كل حدود اللياقة السياسية وبدآ في الحديث عن امور خطيرة جدا لا يمكن قبولها،

واضاف القباع انه في مثل هذه الظروف كان لا بد للمملكة منفتح قنوات الحوار وان تتحرك لمواجهة هذه الحملات المغرضة.

واشار القباع انه بعد احداث ١١ سبتمبر حدث تحول كبير في علاقات واشنطن مع الدول العربية، ومن ضمنها المملكة خاصة ان هناك بعض الشخصيات في دوائر صناعة القرار السياسي لا ترغب ان تكون هناك علاقات عميقة بين واشنطن والرياض.

واشار القباع ان المملكة تتبع في سياستها النهج الواضح والصريح والحفاظ على مصالحها الامنية والسياسية والاقتصادية.

موضحا ان التطورات التي جرت منذ احداث سبتمبر والاحتلال الامريكي للعراق تجعلنا نفتح قنوات الحوار خاصة ان واشنطن بعد هذه التطورات بدأت البحث عن شركاء جدد.. ولهذا فان المملكة ايضا بعد هذه التطورات التي حدثت في المنطقة حريصة على فتح قنوات الحوار، وان تقوم بتنويع علاقاتها الدولية وفتح صفحة جديدة مع روسيا الاتحادية وفرنسا والمانيا وهذه الدول تتوفر لديها كثير من الامكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

*الدكتور عبدالقادر طاش الرئيس التنفيذي لدار اعلام للدراسات والاستشارات يرى ان توقيت الزيارة كان غاية في الاهمية خاصة ان الزيارة تهدف كمحصلة نهائية للوصول الى شراكة استراتيجية بين البلدين.

واوضح الدكتورطاش ان المملكة تعتبر محورا سياسيا مهما في الحركة السياسة العالمية، واعتقد ان جولات سمو ولي العهد الخارجية الماضية جاءت في اطار توضيح مواقف المملكة ازاء القضايا العربية..

وزيارة سمو الامير عبدالله الى موسكو تجيء في توسيع وتنويع العلاقات وفتح قنوات الحوارم ع مختلف دول العالم وخاصة القوى المؤثرة في الساحة الدولية.. ونتائج هذه الزيارة سنشاهدها على ارض الواقع في القريب العاجل واكبر دليل على ذلك التوقيع على اتفاقيات عديدة، وهذا يعني انه سيكون هناك تحرك سعودي روسي في القريب لتفعيل هذه الاتفاقيات وتنفيذها على ارض الواقع.. واشار الدكتور طاش انه كان هناك اهتمام سياسي واعلامي كبير من الدول الكبرى بهذه الزيارة في هذا التوقيت موضحا ان كل هذه المؤشرات تؤكد على نجاح الزيارة وتأسيسها لبناء استراتيجي في العلاقات الثنائية وتدشين لمرحلة جديدة. في جسم هذه العلاقات.

bbc أول جريدة عربية تحصل على مسودة «اعلان فيينا»

البيان الختامي للمؤتمر الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: تأكيد على تعزيز السلم والامن ودعوة لوقف التفجيرات الذرية

حسين عون (فيينا)

دعا المؤتمر الدولي الاستعراضي الثالث المعني بتسهيل بدء تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المجتمع الدولي إلى اتخاذ كافة التدابير المتسقة مع القانون الدولي لتعجيل عملية التصديق على المعاهدة في وقت مبكر. وأكدت مجموعة الدول التي صادقت على المعاهدة جنباً إلى جنب الدول الموقعة عليها (١٦٨ دولة) في مسودة البيان الختامي للمؤتمر الاستعراضي والذي حمل اسم ''إعلان فيينا''، مجدداً عزمها القوي على العمل المشترك من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم، وشددت على أهمية وجود معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بحيث تكون عالمية النطاق، وتتسم بقابلية للتحقق دولياً، وذلك من منطلق اعتبارها أداة رئيسية في مجال نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. كما شدد المؤتمر الدولي الاستعراضي الثالث على ضرورة وقف التفجيرات النووية من خلال كبح تطوير الأسلحة النووية وتحسينها نوعياً، ووقف استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية، يمثل تدبيراً فعالاً لنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها من جميع الجوانب، ويشكل بالتالي خطوة مفيدة في تحقيق عالمية منهجية للتوصل إلى نزع الأسلحة النووية. ولذلك، جددنا التزامنا بالعمل على تصديق جميع الدول على المعاهدة وعلى التبكير ببدء نفاذها.

٣–وقد لاحظنا مع التقدير ما أبدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وسائر الهيئات الإقليمية والمتعددة الأطراف من تأييد عارم للمعاهدة إذ دعت إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن وحثت جميع الدول على الاهتمام الدؤوب بهذه المسألة على أعلى مستوى سياسي. وقد أكدنا مجدداً ما لهذه المعاهدة وبدء نفاذها من أهمية في الخطوات العملية للجهود المنهجية والتدريجية التي تهدف إلى نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها والتي حددت (بضم الحاء) في المحافل الدولية التي تعالج مسألة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها.

٤– ومنذ اعتماد المعاهدة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة وفتح باب التوقيع عليها قبل خمسة أعوام تقريباً حدث تقدم في عملية التصديق. وقد رحبنا بهذا التقدم باعتباره دليلاً عزم الدول القول على عدم إجراء تفجيرات تجريبية لأسلحة نووية أو أي تفجيرات نووية أخرى وعلى حظر ومنع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها. فقد وقعت عليها حتى الآن ١٦٨ دولة وأودعت ١٠٤ دول صكوك تصديقها عليها. ومن بين الدول الـ ٤٤ المذكورة في المرفق الثاني للمعاهدة والتي يلزم تصديقها لكي يبدأ نفاذ المعاهدة، ثمة ٤١ دولة وقعت عليها، منها ٣٢ دولة صدقت عليها أيضاً. وترد في التذييل قائمة بتلك الدول.

٥–غير أنه على الرغم مما أحرز من تقدم وما أبداه المجتمع الدولي من تأييد قوي للمعاهدة فقد لاحظنا بقلق أنه لم يبدأ نفاذها بعد سبع سنوات من فتح باب التوقيع عليها. وإننا نناشد في هذا الصدد على الأهمية الخاصة لإسراع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، من بين الدول التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها، في التوقيع والتصديق عليها.

٦ويمثل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واحداً من أهم التحديات التي تواجه العالم. وقد حدثت منذ المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة الذي عقد عام ٢٠٠١ تطورات دولية تجعل بدء نفاذ المعاهدة، ضمن الإطار الأوسع لنزع الأسلحة المتعددة الأطراف والحد من التسلح وجهود منع الانتشار، أمراً ملحاً اليوم مثلما كان وقت التفاوض على المعاهدة. ولذلك نؤكد مجدداً أن للمعاهدة دوراً أساسياً في تدعيم السلم و الأمن الدوليين.

٧– ونهيب بجميع الدول التي لم توقع وتصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك دون إبطاء وخصوصاً الدول ال ١٢ التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ سريان مفعولها.

٨–كما نهيب بجميع الدول أن تواصل فرض الوقف على التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وعلى أي تفجيرات نووية أخرى. والامتثال الطوعي لمثل هذا الوقف له أهمية بالغة ولكن مفعوله ليس مثل مفعول بدء نفاذ المعاهدة، –الذي يتيح للمجتمع العالمي إمكانية وجود تعهد دائم وملزم قانونياً بإنهاء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ونؤكد مجدداً تمسكنا بالالتزامات الأساسية للمعاهدة ونهيب بجميع الدول أن تمتنع عن إتيان أفعال تنافي هدف المعاهدة وغرضها إلى حين بدء نفاذها.

٩–ونحن نرى أن من الضرورة بمكان أن نحافظ على الزخم في بناء نظام التحقق الذي يجب أن يكون قادراً على تلبية متطلبات التحقق الخاصة بالمعاهدة لدى بدء نفاذها. وسيكون نظام التحقق بعد بدء نفاذ المعاهدة غير مسبوق في نطاقه العالمي وسيوفر بذلك ثقة في أن الدول تواصل الامتثال لالتزاماتها بمقتضى المعاهدة. وفي هذا السياق سوف نواصل تقديم الدعم اللازم لتمكين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من إنجاز مهامها على أكفأ وجه وعلى أنجع نحو من حيث التكلفة.

١٠–ونؤكد مجدداً عزمنا على مواصلة العمل على التبكير ببدء نفاذ المعاهدة، ونعتمد لهذه الغاية التدابير التالية:

التدابير الرامية إلى تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اقتناعا منا بأهمية التوصل إلى امتثال عالمي لأحكام المعاهدة:

(أ)سوف نبذل قصارى جهودنا ونستخدم كل ما يتوافق مع القانون الدولي من السبل المتاحة لتشجيع المزيد من التوقيع والتصديق على المعاهدة ونحث جميع الدول على الحفاظ على الزخم الذي ولده هذا المؤتمر بمواصلة الاهتمام الدؤوب بهذه المسألة على أعلى مستوى سياسي

(ب)نؤيد ونشجع ما اتخذته البلدان المهتمة من مبادرات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف لتيسير بدء نفاذ المعاهدة،

(ج)نتفق على أن تختار الدول المصدقة واحدة منها لتكون منسقاً لتعزيز التعاون، من خلال مشاورات غير رسمية مع جميع البلدان المهتمة، بهدف الترويج لمزيد من التوقيعات والتصديقات

(د) سوف ننشئ قائمة بلدان اتصال، من بين الدول المصدقة، تتطوع لمساعدة الدول المنسقة في مختلف المناطق، حسب الاقتضاء، على ترويج أنشطة تساعد على بدء نفاذ المعاهدة،

(د مكرر) نتفق على أن تنظر الدول المصدقة في تعيين ممثل خاص لمساعدة الدولة المنسقة على أداء مهمتها في الترويج للمعاهدة،

(د مكرر ثانياً) نتفق على أن تنشئ الدول المصدقة صندوقاً استئمانياً، يمول من التبرعات، لدعم برنامج وصول لتيسير بدء نفاذ المعاهدة،

(هاء) نشجع على تنظيم حلقات تدارس إقليمية بالاقتران مع سائر الاجتماعات الإقليمية من أجل زيادة الوعي بأهمية دور المعاهدة،

(و) نهيب باللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تواصل أنشطتها في مجال التعاون الدولي وتنظيم حلقات تدارس للخبراء في الميدانين القانوني والتقني،

(ز) نهيب باللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تواصل تعزيز فهم المعاهدة وتبيين منافع التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيا التحقق، في مجالات مثل البيئة وعلوم وتكنولوجيا الأرض،

(ح)نوصي بأن تواصل الأمانة الفنية المؤقتة تزويد الدول بالمساعدة القانونية فيما يتعلق بإجراءات التصديق وتدابير التنفيذ، وبأن تنش تعزيزاً لهذه الأنشطة وإبرازاً لها، نقطة اتصال من أجل تحسين تبادل وتعميم المعلومات والوثائق ذات الصلة،

(ط) نطلب إلى الأمانة الفنية المؤقتة أن تعمل بمثابة ''بؤرة'' تجمع (بضم التاء) فيها المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها الدول المصدقة والموقعة، للمساعدة على تيسير بدء نفاذ المعاهدة،

(ي) نشجع التعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر عناصر المجتمع الأهلي من أجل مساندة المعاهدة وإذكاء الوعي بها وبأهدافها وبضرورة التبكير ببدء نفاذها، وإبداء التأييد لهذه القضية.

مشروع الإعلان الختامي

١–نحن الدول المصدقة جنباً إلى جنب الدول الموقعة اجتمعنا في فيينا من ٣ إلى ٥ سبتمبر ٢٠٠٣ لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. ووفقاً للولاية المسندة إلينا في المادة الرابعة عشرة من المعاهدة قررنا بتوافق الآراء ما يمكن اتخاذه من تدابير متسقة مع القانون الدولي لتعجيل عملية التصديق تسهيلاً لبدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر.

٢–وقد أكدنا مجدداً عزمنا القوي على تعزيز السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم، وشددنا على أهمية وجود معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية تكون عالمية النطاق وتتسم بقابلية للتحقق دولياً وفعلياً كأداة رئيسية في مجال نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها من جميع الجوانب. كما أكدنا أن وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وسائر التفجيرات النووية ، من خلال كبح تطوير الأسلحة النووية وتحسينها نوعياً، ووقف استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية، يمثل تدبيراً فعالاً لنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها من جميع الجوانب، ويشكل بالتالي خطوة مفيدة في تحقيق عالمية منهجية للتوصل إلى نزع الأسلحة النووية. ولذلك، جددنا التزامنا بالعمل على تصديق جميع الدول على المعاهدة وعلى التبكير ببدء نفاذها.

٣–وقد لاحظنا مع التقدير ما أبدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وسائر الهيئات الإقليمية والمتعددة الأطراف من تأييد عارم للمعاهدة إذ دعت إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن وحثت جميع الدول على الاهتمام الدؤوب بهذه المسألة على أعلى مستوى سياسي. وقد أكدنا مجدداً ما لهذه المعاهدة وبدء نفاذها من أهمية في الخطوات العملية للجهود المنهجية والتدريجية التي تهدف إلى نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها والتي حددت (بضم الحاء) في المحافل الدولية التي تعالج مسألة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها.

٤– ومنذ اعتماد المعاهدة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة وفتح باب التوقيع عليها قبل خمسة أعوام تقريباً حدث تقدم في عملية التصديق. وقد رحبنا بهذا التقدم باعتباره دليلاً عزم الدول القول على عدم إجراء تفجيرات تجريبية لأسلحة نووية أو أي تفجيرات نووية أخرى وعلى حظر ومنع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها. فقد وقعت عليها حتى الآن ١٦٨ دولة وأودعت ١٠٤ دول صكوك تصديقها عليها. ومن بين الدول الـ ٤٤ المذكورة في المرفق الثاني للمعاهدة والتي يلزم تصديقها لكي يبدأ نفاذ المعاهدة، ثمة ٤١ دولة وقعت عليها، منها ٣٢ دولة صدقت عليها أيضاً. وترد في التذييل قائمة بتلك الدول.

٥–غير أنه على الرغم مما أحرز من تقدم وما أبداه المجتمع الدولي من تأييد قوي للمعاهدة فقد لاحظنا بقلق أنه لم يبدأ نفاذها بعد سبع سنوات من فتح باب التوقيع عليها. وإننا نناشد في هذا الصدد على الأهمية الخاصة لإسراع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، من بين الدول التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها، في التوقيع والتصديق عليها.

٦ويمثل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واحداً من أهم التحديات التي تواجه العالم. وقد حدثت منذ المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة الذي عقد عام ٢٠٠١ تطورات دولية تجعل بدء نفاذ المعاهدة، ضمن الإطار الأوسع لنزع الأسلحة المتعددة الأطراف والحد من التسلح وجهود منع الانتشار، أمراً ملحاً اليوم مثلما كان وقت التفاوض على المعاهدة. ولذلك نؤكد مجدداً أن للمعاهدة دوراً أساسياً في تدعيم السلم و الأمن الدوليين.

٧– ونهيب بجميع الدول التي لم توقع وتصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك دون إبطاء وخصوصاً الدول ال ١٢ التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ سريان مفعولها.

٨–كما نهيب بجميع الدول أن تواصل فرض الوقف على التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وعلى أي تفجيرات نووية أخرى. والامتثال الطوعي لمثل هذا الوقف له أهمية بالغة ولكن مفعوله ليس مثل مفعول بدء نفاذ المعاهدة، –الذي يتيح للمجتمع العالمي إمكانية وجود تعهد دائم وملزم قانونياً بإنهاء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ونؤكد مجدداً تمسكنا بالالتزامات الأساسية للمعاهدة ونهيب بجميع الدول أن تمتنع عن إتيان أفعال تنافي هدف المعاهدة وغرضها إلى حين بدء نفاذها.

٩–ونحن نرى أن من الضرورة بمكان أن نحافظ على الزخم في بناء نظام التحقق الذي يجب أن يكون قادراً على تلبية متطلبات التحقق الخاصة بالمعاهدة لدى بدء نفاذها. وسيكون نظام التحقق بعد بدء نفاذ المعاهدة غير مسبوق في نطاقه العالمي وسيوفر بذلك ثقة في أن الدول تواصل الامتثال لالتزاماتها بمقتضى المعاهدة. وفي هذا السياق سوف نواصل تقديم الدعم اللازم لتمكين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من إنجاز مهامها على أكفأ وجه وعلى أنجع نحو من حيث التكلفة.

١٠–ونؤكد مجدداً عزمنا على مواصلة العمل على التبكير ببدء نفاذ المعاهدة، ونعتمد لهذه الغاية التدابير التالية:

التدابير الرامية إلى تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اقتناعا منا بأهمية التوصل إلى امتثال عالمي لأحكام المعاهدة:

(أ)سوف نبذل قصارى جهودنا ونستخدم كل ما يتوافق مع القانون الدولي من السبل المتاحة لتشجيع المزيد من التوقيع والتصديق على المعاهدة ونحث جميع الدول على الحفاظ على الزخم الذي ولده هذا المؤتمر بمواصلة الاهتمام الدؤوب بهذه المسألة على أعلى مستوى سياسي

(ب)نؤيد ونشجع ما اتخذته البلدان المهتمة من مبادرات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف لتيسير بدء نفاذ المعاهدة،

(ج)نتفق على أن تختار الدول المصدقة واحدة منها لتكون منسقاً لتعزيز التعاون، من خلال مشاورات غير رسمية مع جميع البلدان المهتمة، بهدف الترويج لمزيد من التوقيعات والتصديقات

(د) سوف ننشئ قائمة بلدان اتصال، من بين الدول المصدقة، تتطوع لمساعدة الدول المنسقة في مختلف المناطق، حسب الاقتضاء، على ترويج أنشطة تساعد على بدء نفاذ المعاهدة،

(د مكرر) نتفق على أن تنظر الدول المصدقة في تعيين ممثل خاص لمساعدة الدولة المنسقة على أداء مهمتها في الترويج للمعاهدة،

(د مكرر ثانياً) نتفق على أن تنشئ الدول المصدقة صندوقاً استئمانياً، يمول من التبرعات، لدعم برنامج وصول لتيسير بدء نفاذ المعاهدة،

(هاء) نشجع على تنظيم حلقات تدارس إقليمية بالاقتران مع سائر الاجتماعات الإقليمية من أجل زيادة الوعي بأهمية دور المعاهدة،

(و) نهيب باللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تواصل أنشطتها في مجال التعاون الدولي وتنظيم حلقات تدارس للخبراء في الميدانين القانوني والتقني،

(ز) نهيب باللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تواصل تعزيز فهم المعاهدة وتبيين منافع التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيا التحقق، في مجالات مثل البيئة وعلوم وتكنولوجيا الأرض،

(ح)نوصي بأن تواصل الأمانة الفنية المؤقتة تزويد الدول بالمساعدة القانونية فيما يتعلق بإجراءات التصديق وتدابير التنفيذ، وبأن تنش تعزيزاً لهذه الأنشطة وإبرازاً لها، نقطة اتصال من أجل تحسين تبادل وتعميم المعلومات والوثائق ذات الصلة،

(ط) نطلب إلى الأمانة الفنية المؤقتة أن تعمل بمثابة ''بؤرة'' تجمع (بضم التاء) فيها المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها الدول المصدقة والموقعة، للمساعدة على تيسير بدء نفاذ المعاهدة،

(ي) نشجع التعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر عناصر المجتمع الأهلي من أجل مساندة المعاهدة وإذكاء الوعي بها وبأهدافها وبضرورة التبكير ببدء نفاذها، وإبداء التأييد لهذه القضية.

الدول التي صدقت على المعاهدة

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، الإكوادور، دولة الإمارات العربية المتحدة، ألبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أوزباكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلادش، بنما، بينين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، جامايكا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، طاجكستان، سلطنة عمان، الغابون، غرينادا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، كازاخستان، الفاتيكان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، كيريباتي، كينيا، لاتفيا، لكسمبورغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، المغرب، المكسيك، مالديف، المملكة المتحدة البريطانية وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات متحدة) النرويج، النمسا، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هنغاريا، اليابان، واليونان.

باء: الدول ال ٤٤ التالية، التي يلزم تصديقها لكي يبدأ نفاذ المعاهدة، وفقاً للمادة الرابعة عشرة، والمذ